

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٤

بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب الشهر العقارى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في شأن التنظيم  
السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين  
المعلقة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب  
الشهر العقارى ومقرها ودوائر اختصاص كل منها ، والقرارات  
المعلقة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتعديل  
اختصاص بعض مكاتب الشهر العقارى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم  
الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد  
نطاق المحافظات والقرارات المعلقة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يشمل اختصاص كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى  
بالقاهرة والاسكندرية والبحيرة والجيزة وبها ، المحافظة التى يقع  
في دائرتها المكتب وذلك طبقا للتحديد الوارد بالجدول والكشوف  
والخرائط المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار  
إليه .

وتحسب على المبالغ المحددة وفقا للفقرة السابقة فائضة بمعدل ٥٠٪  
من أول يناير سنة ١٩٦٣ أو تاريخ الاشتراك فى التأمين إذا كان بعد  
ذلك حتى تاريخ الأداء .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره  
مدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)  
جمال عبد الناصر

جدول

النسبة المئوية من الأجر السنوى لكل سنة من الخدمة المحسوبة فى المعاش	السن (١)
٪١٧,٥	حتى سن ٣٥
٪١٧,٥	٣٦
٪١٧,٥	٣٧
٪١٧,٥	٣٨
٪١٧,٦	٣٩
٪١٧,٨	٤٠
٪١٨,٠	٤١
٪١٨,٢	٤٢
٪١٨,٤	٤٣
٪١٨,٧	٤٤
٪١٩,٠	٤٥
٪١٩,٣	٤٦
٪١٩,٦	٤٧
٪١٩,٩	٤٨
٪٢٠,٢	٤٩
٪٢٠,٥	٥٠
٪٢٠,٩	٥١
٪٢١,٣	٥٢
٪٢١,٨	٥٣
٪٢٢,٣	٥٤
٪٢٢,٨	٥٥
٪٢٣,٣	٥٦
٪٢٣,٩	٥٧
٪٢٤,٥	٥٨
٪٢٥,٢	٥٩
٪٢٦,١	٦٠ فأكثر

(١) فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأثراب المنحلة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة ؛

وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

### قرار :

مادة ١ - يعنى صغار الزراع الذين لا يتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة يعنى من أداء المتأخر من أجرة الأراضي الزراعية المصادرة المستحقة عليهم للحكومة حتى نهاية السنة الزراعية ١٩٥٣/١٩٥٢

ويعنى من نصف مالم يؤد من هذه الأجرة من تجاوزت ملكيته خمسة أفدنة ولم ترد على عشرة ويقسط النصف الآخر على خمسة أقساط سنوية متساوية بغير فوائد يستحق أولها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتحسب فوائد تأخير مقدارها ٣٪ سنويا على مالا يؤدي من هذه الأقساط في مواجد استحقاقه .

مادة ٢ - يقسط مالم يؤد من أجرة الأراضي الزراعية المصادرة المستحقة حتى نهاية السنة الزراعية ١٩٥٣/١٩٥٢ بالنسبة إلى المدينين الذين تجاوزت ملكيتهم عشرة أفدنة على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتحسب فوائد تأخير مقدارها ٣٪ سنويا على مالا يؤدي من هذه الأقساط في مواجد استحقاقه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدير رياسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - تبنى المادة الثالثة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والمادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ كما يلقى كل نص يخالف ذلك .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدير رياسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٤

بالتيسير على صغار الزراع في الوفاء بإيجار الأراضي المصادرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى الإعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت منهم إلى غيرهم عن طريق الورثة أو المصاهرة أو القرابة ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن إدارة التصفية ؛